Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد ذكر المفسرون فيها عدة آراء:

الأول: أن لا نافية لمحذوف يناسب المقام والتقدير مثلا لا صحة لما تزعمون من إنكار البعث والجزاء ثم استأنف فقال: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ و ﴿بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ أنكم ستبعثون.

الثاني: أن لا زائدة وجواب القسم في الآية المذكورة محذوف دل عليه قوله بعد: أيحسب إلخ والتقدير: لتبعثن ولتحاسبن.

الثالث: قول أبي مسلم أن (لا) ههنا لنفى القسم كأنه قال لا أقسم عليك بذلك اليوم وتلك النفس، ولكنني أسألك غير مقسم أتحسب أنا لا نجمع عظامك إذا تفرقت بالموت؟ فإن كنت تحسب ذلك فاعلم أنا قادرون على أن نفعل ذلك، ا هـ. فظاهر الكلام نفي القسم لكن المراد بهذا النفي التوصل إلى التأكيد وكأنه يقول إن الأمر بين فلا يحتاج إلى أن أقسم عليه وهذا القول يؤكد الخبر أشد تأكيداً[1].

المقسم عليه في القرآن:

أقسم الله على أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها فتارة يقسم على صدق التوحيد كقوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝١ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۝٢ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ۝٣ إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ ۝٤﴾ (الصافات: ١ـ ٤)، وتارة يقسم على أن القرآن حق كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ (الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧) وتارة على أن الرسول حق كقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ (يس: ١ـ ٣).

وتارة يقسم على الجزاء والوعد والوعيد كقوله: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۝٢ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ۝٣ فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا ۝٤ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ۝٦﴾ (الذاريات: ١ـ ٦).

---

(١) دكتور عبد الله شحاته: في نور القرآن ص ١٦٨ مطبعة الهيئة العامة للكتاب.